PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
3 مايو 2026

البنوك المركزية تتبنى الحذر وسط تصاعد التقلبات الجيوسياسية

التعليق على أداء الاسواق

يشهد المشهد الاقتصادي العالمي في أوائل شهر مايو 2026 حالة شد وجذب عالية المخاطر بين مرونة البيانات المحلية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، في ظل الحصار البحري الأمريكي للموانئ الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز، ما دفع أسعار مزيج خام برنت لتتخطى مستوى 111 دولاراً للبرميل، واتجاه الذهب نحو 4,600 دولار للأونصة. وفي الولايات المتحدة، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة عند مستوى 3.75% في ظل حالة من التباين الداخلي بشأن توجهات التيسير المستقبلية، وذلك على الرغم من استقرار معدل التضخم الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي عند 0.3%، واستمرار قوة سوق العمل مع تراجع طلبات إعانة البطالة إلى 189 ألف طلب، وارتفاع ثقة المستهلكين إلى أعلى مستوياتها المسجلة في أربعة أشهر عند 92.8 نقطة. ويقابل هذا النهج الحذر موقف مماثل في المملكة المتحدة، إذ قرر بنك إنجلترا تثبيت أسعار الفائدة عند 3.75%، ما أدى إلى ارتفاع الجنيه الإسترليني بنسبة 0.4% ليصل إلى 1.3473 دولار (ثم واصل صعوده إلى 1.36 دولار). وفي منطقة اليورو، ساهم تثبيت السياسة النقدية عند مستوى 2.15% في دفع اليورو لتجاوز 1.1700 دولار، في وقت أشار فيه المسؤولون إلى احتمال رفع سعر الفائدة في يونيو لمواجهة التضخم الذي وصل إلى 3%. وفي المقابل، أدى قرار بنك اليابان الإبقاء على سعر الفائدة عند 0.75% إلى تحركات يشتبه بأنها تدخل لدعم العملة، بعد أن تجاوز الين الياباني مستوى 160 مقابل الدولار، ليعود لاحقاً إلى 155.5. ويعكس ذلك هشاشة النظام المالي العالمي، في وقت تشكل فيه صادرات النفط الخام الأمريكية القياسية واستمرار قوة الدولار عاملَي التوازن الأساسيين في مواجهة أزمة إمدادات الطاقة المتفاقمة.

الولايات المتحدة

مؤشر كونفرنس بورد لثقة المستهلكين

سجلت ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة ارتفاعاً مفاجئاً خلال شهر أبريل، لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة في أربعة أشهر، إلا أن هذا التحسن يظل محدوداً في ظل الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود. وارتفع مؤشر كونفرنس بورد إلى 92.8 نقطة، متجاوزاً توقعات الاقتصاديين، لكن الخبراء يحذرون من أن هذا التحسن قد يكون مؤقتاً، خاصة وأن مستويات الثقة ما تزال أدنى بكثير مقارنة ببداية العام 2025. وعلى الرغم من الدعم النسبي الذي تلقاه المؤشر بدعم من استقرار سوق العمل، إلا ان استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة والتوترات المستمرة في الشرق الأوسط تواصل تعزيز المخاوف التضخمية، ما يعزز التوقعات بإبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير، في ظل متابعته الدقيقة لتوازن الاقتصاد الذي ما يزال هشاً.

اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة تبقي على سعر الفائدة دون تغيير عند 3.75%

أسفر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى 3.75%. وقد حمل الاجتماع إشارات تعكس تباين وجهات النظر، لا سيما فيما يتعلق بصياغة التوجهات المستقبلية، حيث عارض ثلاثة أعضاء إدخال أي تعديلات قد تُفسَّر على أنها تمهيد لتيسير نقدي محتمل، تجنباً لإثارة أي لبس بشأن قرارات لم تتخذ بعد. وفي هذا السياق، ارتفعت طلبات السلع المعمرة في الولايات المتحدة بنسبة 0.8% على أساس شهري خلال مارس، مقارنة بانكماش نسبته 1.3% في الشهر السابق، كما شهدت عائدات سندات الخزانة الأمريكية ارتفاعاً عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي، إذ صعد العائد على السندات لأجل عامين بمقدار 11 نقطة أساس ليصل إلى 3.9468%، فيما ارتفع العائد على السندات لأجل عشر سنوات بمقدار 8 نقاط أساس ليبلغ 4.4298%.

ارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.3% بما يتسق مع التوقعات

سجل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، وهو أحد أبرز مقاييس التضخم في الولايات المتحدة، ارتفاعاً بنسبة 0.3%، بما يتوافق بشكل كامل مع توقعات الأسواق. ويعكس هذا الأداء الاستقرار النسبي لمسار التضخم، إلى جانب توازن آفاق الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة. ويحظى هذا المؤشر باهتمام خاص من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، نظراً لاستبعاده لتكاليف الغذاء والطاقة الأكثر تقلباً. ويشير الارتفاع الأخير البالغ 0.3% إلى أن التضخم يسير وفق المسار المتوقع دون مفاجآت تذكر لصناع السياسات أو الأسواق. كما يمثل هذا التراجع الهامشي مقارنة بقراءة الشهر السابق البالغة 0.4% مؤشراً على التباطؤ المحدود في وتيرة التضخم والاستقرار النسبي في مستويات الأسعار. ويؤكد توافق البيانات مع التوقعات بأن الاقتصاد الأمريكي يتحرك بشكل عام ضمن المسار المتوقع، مما يعزز الثقة في نهج الاحتياطي الفيدرالي في إدارة السياسة النقدية ومتابعة تطورات التضخم عند اتخاذ قرارات أسعار الفائدة. كما يُنظر إلى هذه القراءة المستقرة على أنها عامل داعم للدولار الأمريكي، في ظل توازن البيئة التضخمية. وخلال الفترة المقبلة، سيواصل المستثمرون وصناع القرار مراقبة هذا المؤشر عن كثب لاستشراف اتجاهات التضخم وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد بصفة عامة، حيث تشير البيانات الحالية إلى مرحلة من الاستقرار النسبي مع بقاء التضخم تحت السيطرة ومتوافقاً مع التوقعات.

تراجع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى 189 ألف طلب مقابل 215 ألفاً في الأسبوع السابق

انخفض عدد الأمريكيين المتقدمين بطلبات للحصول على إعانات البطالة إلى ما دون مستوى 200 ألف خلال الأسبوع الماضي، على الرغم من التحديات الاقتصادية القائمة، بما في ذلك تداعيات الحرب في إيران. ووفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية، تراجعت طلبات إعانة البطالة للأسبوع المنتهي في 25 أبريل بمقدار 26 ألف طلب لتصل إلى 189 ألف طلب، مقابل 215 ألفاً تم التقدم بها الأسبوع السابق، وهو مستوى أدنى بكثير من توقعات المحللين البالغة 214 ألف طلب. وتعد طلبات إعانة البطالة مقياساً تقريبياً لعمليات تسريح الموظفين في الولايات المتحدة، كما تمثل مؤشراً شبه فوري لقوة سوق العمل، ما يعكس استمرار متانته على الرغم من الضغوط الاقتصادية المحيطة.

PUBLIC

وأنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع الماضي مغلقاً عند مستوى 98.156.

المملكة المتحدة

بنك إنجلترا يبقي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 3.75%

أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند مستوى 3.75% يوم الخميس الماضي، بما يتسق مع التوقعات، في ظل تعقد المشهد الاقتصادي نتيجة استمرار الحرب في إيران. وفضّل صناع السياسات تثبيت أسعار الفائدة في الوقت الراهن، لمراقبة ارتفاع تكاليف الطاقة الناجم عن النزاع، إلى جانب تجدد الضغوط التضخمية في المملكة المتحدة، وكيفية تأثير تلك العوامل على الاقتصاد. وصوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية 8 مقابل 1 للإبقاء على سعر الفائدة عند 3.75%، إذ كان كبير الاقتصاديين هيو بيل العضو الوحيد الذي دعا إلى رفع سعر الفائدة بمقدار 0.25%. وعقب القرار، ارتفع الجنيه الإسترليني بنسبة 0.4% مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى 1.3473 دولار، في حين تراجعت تكاليف الاقتراض مع انخفاض عائدات السندات الحكومية لأجل عشر سنوات بمقدار 6 نقاط أساس لتبلغ 5.014%. وفي بيانه، أشار بنك إنجلترا إلى أن الحرب في الشرق الأوسط من المرجح أن تواصل دفع أسعار الطاقة نحو الارتفاع، مؤكداً في الوقت ذاته أن أدوات السياسة النقدية محدودة التأثير في التعامل مع مثل هذه التكاليف. وأضاف أنه، على الرغم من عدم قدرته على التأثير المباشر على أسعار الطاقة، سيعمل على تكييف سياسته النقدية بما يساعد الاقتصاد على امتصاص هذه الصدمات، مع الحفاظ على التضخم بالقرب من مستواه المستهدف البالغ 2%. كما أوضح البنك أن نهجه المستقبلي سيعتمد على حجم وتأثير هذه التطورات ومدى استمرارها، وكذلك على مدى انتقال آثارها إلى مختلف جوانب الاقتصاد.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3572.

أوروبا

المركزي الأوروبي يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير عند 2.15%

أبقى البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة دون تغيير عند مستوى 2.15%، مع تصاعد التوقعات بإمكانية رفعها في الفترة المقبلة، وربما في وقت مبكر من شهر يونيو، في ظل تحذيرات صناع السياسات من تفاقم الضغوط التضخمية واحتمال استمرارها لفترة أطول. وعلى الرغم من تثبيت سعر الفائدة خلال الاجتماع الأخير، إلا ان المناقشات تطرقت إلى احتمالات تشديد السياسة النقدية، حيث أشار المسؤولون، سواء علناً أو ضمنياً، إلى أن رفع سعر الفائدة ما يزال خياراً مطروحاً، لا سيما مع استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة، ما قد يدفع التضخم إلى مستويات أعلى ولمدة أطول من المتوقع. وفي هذا السياق، صرح المسؤول في البنك المركزي الأوروبي يواخيم ناجل بأن الأوضاع تتطور بشكل أقل إيجابية مقارنة بالتوقعات السابقة، مضيفاً أن رفع سعر الفائدة في يونيو قد يكون مبرراً في حال عدم تحسن الظروف. كما أشار إلى أن السيناريوهات التي وضعها البنك في مارس، حتى الأكثر تفاؤلاً منها، كانت تفترض قدراً من تشديد السياسة النقدية. من جانبه، أوضح المسؤول ماديس مولر أن رفع سعر الفائدة لم يكن ضرورياً في الاجتماع الأخير، إلا أنه بات أكثر ترجيحاً في المدى القريب، في ظل انتقال آثار ارتفاع تكاليف الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى. وعلى الرغم من أن البنك لا يملك أدوات مباشرة للتحكم في أسعار الطاقة، إلا انه أكد استعداده للتحرك في حال بدأت هذه الضغوط بالانتقال إلى مستويات التضخم على نطاق أوسع في الاقتصاد. كما شهدت توقعات الأسواق تحولاً ملحوظاً، حيث انتقل المستثمرون من تسعير إمكانية رفع سعر الفائدة مرتين إلى ثلاث مرات، مع توقع رفعها لأول مرة في يوليو يليه رفع آخر في سبتمبر، في ظل بلوغ معدل التضخم نحو 3%، متجاوزاً المستوى المستهدف للبنك والبالغ 2%. وأكد المسؤولون أن البنك مستعد لاتخاذ الإجراءات اللازمة عند الحاجة، مشيرين إلى أن التوقعات الأساسية بالفعل تعكس الاتجاه نحو المزيد من التشديد النقدي خلال الفترة المقبلة.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1720.

آسيا والمحيط الهادئ

تطورات السياسة النقدية في اليابان

أبقى بنك اليابان أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون تغيير عند مستوى 0.75%، عقب تصويت متقارب (6 مقابل 3)، ما يعكس التباين الداخلي في الآراء، في ظل تراجع الين الياباني وتزامن ذلك مع هشاشة أوضاع الاقتصاد المحلي. وقد أشارت السلطات إلى استعدادها للتدخل في حال تحولت تقلبات سوق الصرف إلى عامل يهدد الاستقرار، ما يُبرز القيود التي تفرضها قوة الدولار الأمريكي. وفي الوقت الذي بدأت فيه التحولات في أسواق السلع، إلى جانب ارتفاع أسعار الذهب وتزايد حالة التجزؤ الجيوسياسي، في اختبار التسلسل الهرمي التقليدي للعملات، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تقويض هيمنة الدولار. بل على العكس، ساهمت الصدمات الأخيرة في تعزيز هذه الهيمنة على المدى القريب، ما يعكس تفاقم هشاشة النظام المالي العالمي، حيث تتداخل العوامل المرتبطة بالسلع والعملات والسياسات النقدية بشكل وثيق، وتشكل قوة الدولار المستمرة أحد أبرز مصادر الضغط على الاقتصاد العالمي.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام الين الياباني عند مستوى 157.03.

PUBLIC

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30675.

أسعار العملات 3 - مايو - 2026

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1698	1.1654	1.1785	1.1720	1.1570	1.1790	1.1769
GBP	1.3499	1.3451	1.3658	1.3572	1.3450	1.3650	1.3575
JPY	159.60	155.51	160.72	157.03	155.00	158.00	155.87
CHF	0.7868	0.7777	0.7924	0.7815	0.7750	0.7700	0.7745

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com